

Distr.: General
13 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٣ (أ) من القائمة الأولية*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٥، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وقد اعتمد المؤتمر برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وإعلان اسطنبول. ويركز هذا التقرير على العناصر الرئيسية الواردة في الوثائق الختامية ويرسم الطريق من أجل المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

* A/66/50.



أولاً - مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

١ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٢٧/٦٣، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً على مستوى رفيع، وأن تسند إليه مهمة إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل^(١)؛ وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛ وتحديد التحديات والفرص الجديدة بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ والتأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً؛ وحشد تدابير وإجراءات دعم دولية إضافية لصالح أقل البلدان نمواً؛ وصياغة واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.

ألف - العملية التحضيرية

٢ - كلّفت الجمعية العامة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمهمة تنسيق الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وكان الأساس الذي قامت عليه العملية التحضيرية اتباع نهج ينطلق من القاعدة، بدءاً من الأعمال التحضيرية على المستوى القطري التي تصب في الأعمال التحضيرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وساهمت منظومة الأمم المتحدة برمتها في العملية التحضيرية التي نسّقها مكتب الممثل السامي. ونُظّم عدد كبير من حلقات العمل والمناسبات، وخاصة سلسلة من ١٩ مناسبة قبل المؤتمر، شاركت فيها جميع الجهات المعنية، بما في ذلك ممثلون عن الحكومات والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وصبت الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن هذه المناسبات في مشروع برنامج عمل اسطنبول، وأُنارت الطريق للمفاوضات التي جرت بشأن الوثائق الختامية لمؤتمر اسطنبول^(٢).

٣ - وعين الأمين العام فريقاً من الشخصيات البارزة في عام ٢٠١٠ يضم تسعة أعضاء، اشترك في رئاسته السيد كوناري، رئيس جمهورية مالي الأسبق، والسيد ولفنسون، رئيس البنك الدولي الأسبق. ويحدّد تقرير الفريق المعنون ”ميثاق من أجل تحقيق نمو وازدهار شاملين“ إطاراً للإجراءات ذات الأولوية لتحقيق التحوّل في أقل البلدان نمواً. وخُلص إلى أن سير الأمور على النحو المعتاد لن يجدي نفعاً وأن التحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان

(١) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٢) يرد عرض أكثر تفصيلاً للمؤتمر وعمليته التحضيرية في الوثائق A/CONF.219/IPC/2 و 3 و 4 و 6 و 10 و A/CONF.219/4. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع الشبكي للمؤتمر على العنوان التالي

.www.un.org/wcm/content/site/ldc/home

نمواً ينبغي معالجتها في خطة العمل الجديدة. وأبرز التقرير أيضاً أن وضوح الأهداف وقابليتها للقياس الكمي والتميز بين المسؤوليات أمران يكتسيان أهمية حاسمة في تنفيذ أي برنامج عمل جديد بنجاح.

٤ - ولأول مرة، تم تنظيم ثلاثة مسارات عمل متكاملة للبرلمانيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص منذ بداية العملية التحضيرية، وهي مسار عمل البرلمانيين ومسار عمل المجتمع المدني ومسار عمل القطاع الخاص. وشارك ممثلون من المجموعات الثلاث جميعها في العملية التحضيرية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وساهموا في تقييم برنامج عمل بروكسل، وخاصة وضع أولويات والتزامات جديدة. وساعد مكتب الممثل السامي في تنظيم لقاءات عديدة بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة واللجان التوجيهية المختصة والاتحاد البرلماني الدولي، وسهّل مشاركة ممثلين من أقل البلدان نمواً في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته، على نحو ما قضت به الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٦٥.

٥ - وبدأت عملية التفاوض على برنامج عمل جديد لأقل البلدان نمواً في الدورة الأولى للجنة التحضيرية الحكومية الدولية، التي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعقدت الدورة الثانية في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١. وخلال فترة ما بين الدورتين وحتى بداية المؤتمر، جرت مفاوضات مكثفة في إطار مشاورات غير رسمية. وكان من اللافت للنظر أنه تم الاتفاق إلى حد كبير على مشروع خطة عمل اسطنبول قبل بدء أعمال المؤتمر، على الرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة السائدة في جميع أنحاء العالم، والآثار المستمرة التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان المانحة التقليدية التي قلّص بعضها ميزانياته بقدر كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تضررت أقل البلدان نمواً ومعظم البلدان الأخرى بفعل المصاعب الجديدة الناجمة عن زيادة التقلب في الأسواق الدولية في وجه تغير المناخ، والتي كان التقدم في إيجاد حلول مستدامة لها على المستوى العالمي بطيئاً. وفي الوقت ذاته، كان لنتائج مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ تأثير إيجابي على المفاوضات.

باء - مؤتمر قمة اسطنبول

٦ - كانت لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً عدة مسارات عمل، على أن المناقشة العامة واللجنة الجامعة كانتا هما المنتديان الحكوميان الدوليان الرئيسيان فيه^(٣).

(٣) انظر التقرير المقبل للمؤتمر (A/CONF.219/7). ويمكن الاطلاع على البرنامج المفصّل للمؤتمر ومعلومات إضافية في الموقع الشبكي للمؤتمر على العنوان التالي www.un.org/wcm/content/site/ldc/home.

وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت ست مناقشات مواضيعية حوارية رفيع المستوى بشأن المواضيع الرئيسية ذات الصلة بتنمية أقل البلدان نمواً و ٤٥ مناسبة خاصة وموازية في مختلف الموضوعات التي تهم البلدان الأقل نمواً. ونُظمت مسارات عمل المنتدى البرلماني ومنتدى المجتمع المدني والقطاع الخاص استناداً إلى استعدادات مكثفة جرت في هذه المسارات الثلاثة. وحضر عدد من أعضاء فريق الشخصيات البارزة المؤتمر. وأدى السيد ولفنسون، الرئيس المشارك لفريق الشخصيات البارزة، وممثلو مسارات عمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات بيانات في الجلسة العامة. وحضر المؤتمر أكثر من ٨ ٩٠٠ مشارك معتمد، من بينهم ٣٦ من رؤساء الدول أو الحكومات، و ٢٠٠ نائب برلماني، من بينهم ١٠ من رؤساء البرلمانات، و ٩٦ وزيراً و ٦٠ من رؤساء مؤسسات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. كما شارك في المؤتمر أكثر من ١ ٥٠٠ من ممثلي المجتمع المدني، من بينهم ممثلون من مؤسسات الفكر والرأي، و ٥٠٠ من كبار رجال الأعمال.

٧ - وأثناء المناقشة العامة، أشار كثير من المتكلمين إلى أن المؤتمر كان ضرورياً ويأتي انعقاده في الوقت المناسب. وسلطوا الضوء على أهمية اتباع نهج مركز عن طريق إدراج أولويات جديدة في خطة عمل اسطنبول. وينبغي أن تكون الالتزامات محددة، بحيث تحسّن النهج السابقة وتعيد توازن الأولويات في ضوء التجربة المكتسبة خلال العقد الماضي. ويمكن أن يتأتى الابتكار والتحسين القيّم والحقيقيان من تكييف الآليات الدولية القائمة والموارد الموجودة على نحو أفضل مع الخطة الجديدة التي بدأت تبرز في خطة عمل اسطنبول.

٨ - وقد ضمت المناقشات المواضيعية الحوارية الرفيعة المستوى الست مشاركين رفيعي المستوى في مناقشات جرت بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الموضوعات التي كانت حاسمة في بلورة الاستراتيجية الإنمائية لأقل البلدان نمواً خلال العقد المقبل. وتناولت هذه المناقشات المواضيع التالية: تعزيز القدرات الإنتاجية ودور القطاع الخاص؛ وتعبئة الموارد من أجل البرامج الإنمائية والشراكة العالمية لأقل البلدان نمواً؛ وتسخير التجارة لتحقيق التنمية والتحوّل في أقل البلدان نمواً؛ وإقامة الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات؛ والحد من مواطن الضعف، والتصدي للتحديات الناشئة، وتعزيز الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً؛ والتنمية البشرية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وساعدت المناقشات على نسج توافق في الآراء من أجل تجديد الشراكات وتنشيطها وحشد الدعم الدولي لاتخاذ تدابير وإجراءات إضافية لصالح أقل البلدان نمواً.

٩ - ونظمت الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى ذات صلة خمساً وأربعين مناسبة خاصة وموازية تغطي مجموعة واسعة جداً من المواضيع ذات الأهمية القصوى

لأقل البلدان نمواً. وكانت هذه المناسبات بمثابة منتدى للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً ساعدها على طرح بعض المبادرات دعماً لها. وشملت مجموعة المنجزات المستهدفة التي يقارب عددها ١٠٠ التعهدات المالية المحددة المهدف والتدابير المراد اتخاذها لتشجيع الاستثمارات وتقديم مقترحات ملموسة من أجل التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التعليم والتدريب، وتنمية المهارات، وكذلك بناء القدرات المؤسسية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات البحثية، ونقل المعرفة، وإنشاء معاهد البحوث والتكنولوجيا. وقد بدأت مشاريع أخرى للمساعدة في تحسين قدرات جمع البيانات والقدرات الإحصائية، وذلك لتوفير الأدوات الإعلامية وضمان رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل اسطنبول^(٤).

١٠ - وعُقد المنتدى البرلماني في ٨ أيار/مايو ٢٠١١، وكان تنويعاً لأنشطة مسار العمل البرلماني للمؤتمر. وشدد البرلمانيون على ضرورة إدراج خطة عمل اسطنبول بصفة كاملة في خطط التنمية الوطنية لضمان تولى البلدان زمامها وبالتالي تحقيق فعاليتها. وشددوا على ضرورة خضوع جميع الشركاء، سواء على الصعيد العالمي والوطني، لمزيد من المساءلة على أن تتولى أقل البلدان نمواً زمام الأمور بصورة كاملة وتكون مثالا يحتذى في مجال الحكم الرشيد وتحسين سبل التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وبما أن الحكم الرشيد شرط ضروري للتنمية، فقد أبرز المنتدى أن على البرلمانيين دور حاسم يتعين عليهم القيام به في جميع جوانب تنفيذ خطة عمل اسطنبول ورصدها واستعراضها، ويجب أن يكونوا قادرين على ممارسة رقابتهم التشريعية ووظيفتهم النيابية في مجمل قضايا التنمية.

١١ - وتناول منتدى المجتمع المدني مجموعة واسعة من التحديات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وكان بمثابة فرصة للحوار بين الدول الأعضاء والوكالات والبرامج والصناديق المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وممثلي المجتمع المدني من الحركات النسائية، وحركات الشباب، ونقابات العمال، واتحادات الفلاحين، ووسائل الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويقدم التقرير العالمي للمجتمع المدني، الذي عُرض في المنتدى، تقييماً لتنفيذ برنامج عمل بروكسل من منظور شعبي. ومؤدى الرسالة المحورية الصادرة عن المجتمع المدني هو أنه ينبغي إعادة النظر في نموذج التنمية الحالي، وضرورة الابتعاد عن البرنامج الحالي الذي تحركه السوق نحو تنفيذ سياسات إنمائية يكون الإنسان هو محورها وتتطلب من الحكومات ضمان سبل العيش المستدامة. وكان من ضمن مجالات الاهتمام تحسين الحكم، وبخاصة زيادة تركيز أكبر على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي ختام منتدى المجتمع المدني،

(٤) ستُتاح قائمة مفصلة للمنجزات المستهدفة في الشبكي للمؤتمر على العنوان التالي

.www.un.org/wcm/content/site/ldc/home

أصدرت منظمات المجتمع المدني إعلان اسطنبول، الذي دعا الدول الأعضاء إلى تركيز اهتمامها على عدد من القطاعات من خلال تعزيز الاستثمارات في مجال الزراعة والتعليم، والصحة والمعلومات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير المياه والصرف الصحي للجميع.

١٢ - وأتاح مسار عمل القطاع الخاص فرصة هامة لوضع اليد على مقترحات ملموسة عملية المنحى لمعالجة التحديات الخاصة بأقل البلدان نمواً في ما يتعلق بتنمية القطاع الخاص. وشكّل معلماً هاماً للأمم المتحدة لأنها كانت المرة الأولى التي يُشرك فيها القطاع الخاص بشكل كامل في برنامج مؤتمر رئيسي تعقده الأمم المتحدة، مما سمح للقطاع الخاص بتقديم مساهمة مفيدة في هذا المؤتمر ونتائجه. وكان مسار عمل القطاع الخاص يتألف من ثلاثة عناصر متشابكة هي: الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستثمار والشراكة؛ والمنتدى العالمي لشراكة الأعمال التجارية، وهو منتدى لأصحاب مصلحة متعددين من أجل الحوار بين رجال الأعمال والمستثمرين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ والمعرض التجاري، الذي عُرضت فيه الفرص التجارية في البلدان أقل نمواً. وتقدّم منتدى الأعمال التجارية بتوصيات إلى الحكومات لاتخاذ إجراءات جديدة، وأطلق مبادرات ومنشورات جديدة، وأصدر التزامات جديدة. وتناولت الالتزامات والمبادرات الجديدة المنبثقة عن المنتدى مجموعة متنوعة من المجالات، من ضمنها تطوير تكنولوجيا النطاق العريض والتكنولوجيا الرقمية، ودعم أسواق المال في أقل البلدان نمواً، والسياحة المستدامة وإصدار إرشادات للاستثمار في أقل البلدان نمواً.

ثانياً - السمات الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول

١٣ - اعتمد المؤتمر برنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٥) كما وإعلان اسطنبول^(٦)، اللذين يُظهران الإرادة السياسية القوية لجميع الدول الأعضاء من أجل إقامة شراكة عالمية متجددة ومعززة من أجل أقل البلدان نمواً، وفيان بولاية المؤتمر. ويرسم برنامج عمل اسطنبول الرؤية والاستراتيجية اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً في العقد المقبل مع تركيز قوي على القدرة الإنتاجية. وتشمل المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة التي من المتوقع أن تُسهم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول البلدان المانحة، والبلدان النامية، والبرلمانات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

(٥) A/CONF.219/3 و Rev.1.

(٦) A/CONF.219/L.1.

١٤ - ويعترف برنامج عمل اسطنبول بأن أقل البلدان نمواً تمثل إمكانات هائلة من الموارد البشرية والطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والازدهار على نطاق العالم، وأن تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة سيسهم في خدمة قضية السلام والرخاء والتنمية المستدامة للجميع. وهو يحتوي على استعراض مفصل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، استُرشد فيه إلى حد كبير بالمعلومات التي يتضمنها تقرير الأمين العام^(٧). واستناداً إلى الدروس المستخلصة، يحدد برنامج العمل عدداً من الغايات والأهداف، والمبادئ، ومجالات العمل ذات الأولوية.

ألف - الأهداف والغايات والمبادئ

١٥ - الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يهدف بالتحديد إلى تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بهدف تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل في أقل البلدان نمواً. بمعدل لا يقل عن ٧ في المائة سنوياً. وبفضل تنفيذ السياسات السليمة وتدابير الدعم التي ورد إيضاحها في برنامج العمل، بالإضافة إلى الإرادة السياسية لإدراج ذلك الهدف ضمن استراتيجيات التنمية من جانب جميع أصحاب المصلحة، يمكن أن يتحقق ذلك. وفي هذا الصدد، فإن الالتزام القوي بتعميم برنامج العمل في استراتيجيات التنمية لأقل البلدان نمواً ولشركائهم في التنمية، يشكل إنجازاً مهماً.

١٦ - ويُركّز برنامج عمل اسطنبول على الحد من أوجه الضعف لدى أقل البلدان نمواً، ويعالج التحديات الجديدة للتنمية، بما في ذلك آثار الأزمات المترابطة المتعلقة بالمواد الغذائية والوقود والأزمة الاقتصادية وتغير المناخ، مع التركيز بشكل قوي على التحول الهيكلي عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية. وهو يهدف أيضاً إلى توليد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وخصوصاً للشباب.

١٧ - لقد أُتفق في برنامج عمل اسطنبول على عدد من المبادئ التي ستكون لها آثار بعيدة المدى على تنفيذه. ويشدد المبدأ الأول على أن امتلاك زمام الأمر في تحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً وقيادتها وتحمل المسؤولية الأساسية عنها، مسؤولية تقع على عاتق هذه البلدان نفسها. إن مبدأ الموازنة بين دور الدولة واعتبارات السوق يستلزم تحولاً نوعياً في استراتيجية التنمية للسنوات العشر القادمة ويؤكد على الدور الفعال للدولة في عملية التنمية.

(٧) A/66/66-E/2011/78.

١٨ - وتشتمل المبادئ الأخرى على اتباع نهج متكامل، ينبغي النظر فيه إلى عملية التنمية في أقل البلدان نموا نظرة شاملة وكلية؛ والشراكة والتضامن الحقيقيان؛ والتوجه نحو تحقيق النتائج؛ واتباع نهج متكامل نحو السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ والتأكيد على ضرورة الإنصاف على جميع المستويات؛ والمشاركة الفعالة من جانب أقل البلدان نموا، وإسماع صوتها وتمثيلها.

باء - المجالات ذات الأولوية

١٩ - تغطي المجالات الثماني ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول التي تم تحديدها أثناء العملية التحضيرية، والموجزة أدناه، جميع المجالات ذات الصلة بتنمية أقل البلدان نموا بطريقة شاملة. وتشتمل الخطة المتفق عليها على إعادة التوازن بين الأولويات بدرجة كبيرة لصالح الاستثمار في القطاعات المنتجة من الاقتصاد، وفي بناء رأس المال المادي وكذا رأس المال البشري والاجتماعي. ويركز برنامج العمل تركيزا قويا على بناء القدرات الإنتاجية وعلى التحول الهيكلي بوصفهما عنصرا أساسيان في تحقيق المزيد من النمو والتنمية المستدامين القويين والمتوازنين والعادلين. وقد التزمت أقل البلدان نموا بالاضطلاع بـ ١٢٦ إجراء، والتزم الشركاء في التنمية بالاضطلاع بـ ١٠٢ من الإجراءات لتنفيذ المجالات ذات الأولوية، وسيجري تنفيذ ١٦ إجراء بطريقة مشتركة بينهما.

٢٠ - **القدرة الإنتاجية** - إن تعزيز القدرة الإنتاجية، باعتباره مضاعف للتنمية، هو المحور الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول، ومن المتوقع أن يحدد المسار بالنسبة لجميع المجالات ذات الأولوية. وحيث أن القطاع الإنتاجي لا يزال متخلفا في معظم أقل البلدان نموا، ولا يزال الكثير من تلك البلدان يعتمد على تصدير السلع الأساسية غير المصنعة، فإن قدرتها على الإنتاج بكفاءة محدودة، وهي عرضة للصدمات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية. وعليه، فهناك حاجة إلى المزيد من التركيز على أساليب الإنتاج القائمة على كثافة العمالة لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها والحد من الفقر بطريقة مستدامة.

٢١ - وهناك التزام واضح بزيادة الاستثمار في البنية التحتية والزراعة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا بغرض زيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل. وتشتمل الأهداف على إحداث زيادة كبيرة في إمكانية الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية التحتية في مجال النقل وإمدادات الطاقة، بما في ذلك توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. والقيام بإجراءات في هذا المجال شرط مسبق لتنويع اقتصادات أقل البلدان نموا لتدخل في إنتاج سلع أساسية ذات قيمة مضافة عالية وتُوفّر فرص عمل لائقة، مثل صناعات تجهيز المنتجات الزراعية أو التصنيع أو السياحة. ومن شأن تطوير

سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة، بالتحويل من تصدير المواد الخام بصفة أساسية، أن يكون أحد عناصر استراتيجية التنويع.

٢٢ - وتم الاتفاق في برنامج عمل اسطنبول على أحكام محددة لنقل التكنولوجيا. فنقل التكنولوجيا عامل مهم للابتكار من أجل زيادة الإنتاجية ودخول أسواق جديدة، وهو بدوره شرط مسبق للقيمة المضافة العالية وتوفير فرص العمل اللائق. وتشتمل الإجراءات الواردة في برنامج العمل على الاضطلاع بتحليل يهدف لإنشاء بنك للتكنولوجيا وآليات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات للحصول على التكنولوجيا. واتفق أيضا على توفير التمويل بشروط ميسرة لبدء النشاط لكي تستثمر شركات أقل البلدان نموا في التكنولوجيات الجديدة.

٢٣ - **الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية** - بما أن الزراعة تؤدي دورا حاسما في معظم أقل البلدان نموا، من حيث الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، فإن برنامج عمل اسطنبول يُظهر تفضيلا واضحا لتنشيط وتنويع الإنتاج الزراعي في أقل البلدان نموا عن طريق تشجيع اتباع نهج شامل لتوسيع فرص العمل والإنتاج الوطني، وزيادة الدخل في الريف، والتوصل إلى نهج شامل لتحقيق الأمن الغذائي. ولأن الإجراءات تهدف أيضا إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية الريفية، فإنها تركز على بناء القدرات، بما في ذلك في مجال البحوث الزراعية، بالإضافة إلى إنشاء شبكات الأمان لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية. وتركز التدابير الداعمة على صغار المزارعين والمزارعات الذين ينبغي تعزيز إمكانية وصولهم إلى المدخلات والأسواق لتمكينهم من تجنب سوء التغذية والتحول إلى منتجات عالية القيمة. كما يدعو برنامج العمل إلى تشجيع الاستثمارات الدولية المسؤولة في مجال الزراعة، والقضاء على إعانات التصدير للمنتجات الزراعية، وتحسين أداء الأسواق الريفية.

٢٤ - **التجارة** - تم الاتفاق على العمل بجدية من أجل تهيئة ظروف مواتية لوصول جميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نموا إلى الأسواق، بما في ذلك من خلال التنفيذ الآني لإمكانية وصول جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم أو حصص، وبصفة دائمة، وفقا لقواعد منشأ بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها؛ وتخفيض أو إزالة الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة، وغيرها من التدابير التي تُفسد التجارة. وينبغي أن يتم ذلك بهدف مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق من بينها توسيع قاعدة الصادرات لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يتركز الدعم على تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك تشجيع الصادرات، وتحسين الربط الإقليمي من خلال

تدابير تيسير التجارة. كما اتفقت الجهات المانحة على تعزيز حصة أقل البلدان نموا من الموارد المقدمة في إطار برنامج المعونة من أجل التجارة وزيادة الدعم للإطار المتكامل المعزز.

٢٥ - **السلع الأساسية** - يهدف برنامج عمل اسطنبول كذلك إلى توسيع القاعدة الاقتصادية لأقل البلدان نموا بغية الحد من اعتمادها على السلع الأساسية، ويدعو إلى وضع استراتيجيات لإدارة السلع الأساسية واستراتيجيات من أجل النهوض بالإنتاجية والتنويع الرأسي وزيادة القيمة المضافة. وقد التزم الشركاء في التنمية بمساعدة أقل البلدان نموا على تخفيف وإدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية بشكل أفضل. ويدعو برنامج العمل أيضا إلى الشفافية المؤسسية ومساءلة الشركات، بما في ذلك من خلال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

٢٦ - **التنمية البشرية والاجتماعية** - في مجال التنمية البشرية والاجتماعية، تم التأكيد مجددا في برنامج عمل اسطنبول على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما دعي إلى إحراز مزيد من التقدم بعد عام ٢٠١٥ في مجالات التعليم، والصحة، والمأوى، والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والتمكين، والحماية الاجتماعية. ويركز برنامج العمل على قضايا محددة تربط التنمية البشرية والاجتماعية بزيادة القدرة الإنتاجية. ومن بين الأمثلة على الارتباط القوي بين هذين المجالين التدريب التقني والمهني، ونقل التكنولوجيا من أجل الإنتاج المحلي للأدوية، وتوظيف الشباب من خلال برامج التلمذة الصناعية، وإنجاد بيئة مواتية لقيام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال الإسكان، وكذلك المياه والصرف الصحي. وفي حين لا تزال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعتبران قضيتين شاملتين لعدة مجالات وبالتالي تنعكسان في جميع الجوانب، فإن هناك أيضا جزء فرعي مخصص لهما، يشمل التزام أقل البلدان نمواً بتعزيز دور الآليات الوطنية ذات الصلة، وبزيادة الموارد، بالإضافة إلى تشجيع تمثيل المرأة ومشاركتها بفعالية في جميع دوائر صنع القرار. وهناك تشجيع أيضا على إنشاء وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية، التي هي بمثابة عوامل تثبت الاقتصاد وتعزز قدرة الفقراء على مواجهة الفقر.

٢٧ - **الالتزامات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى** - تستلزم قلة منعة أقل البلدان نموا في وجه الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ تحدد التركيز على قدرتها على الصمود. وقد التزم الشركاء الإنمائيون بدعم استراتيجيات أقل البلدان نموا للتخفيف من حدة المخاطر وتعزيز قدراتها في هذا الصدد. ونظرا لأن أقل البلدان نموا تتطلب قدرا إضافيا وكافيا ويمكن التنبؤ به من الدعم التقني والمالي من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، يدعو برنامج عمل اسطنبول إلى تعزيز الاعتمادات المالية المرصودة لمواجهة آثار تغير

المناخ، بما في ذلك التعجيل بتشغيل صندوق المناخ الأخضر ومساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز قدراتها في مجال إنتاج الطاقة النظيفة والاتجار بها وتوزيعها، بما في ذلك تطوير سبل الطاقة المتجددة. ومن أجل تمكين أقل البلدان نموا من التعامل مع تزايد حجم الكوارث الطبيعية ونطاقها، يدعو برنامج عمل اسطنبول إلى زيادة وعي الجماهير وزيادة الاتساق واللامركزية في الحد من أخطار الكوارث. والتزم الشركاء الإنمائيون بدعم أقل البلدان نموا في تعزيز قدراتها على الحد من ضعفها في وجه الكوارث الطبيعية بسبل تشمل المبادرات الإقليمية وتبادل المعارف والخبرات.

٢٨ - **تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات** - التزمت أقل البلدان نموا بتهيئة الظروف المؤاتية لجذب الاستثمارات، وتعبئة المدخرات، وتعزيز تنمية القطاع الخاص والاضطلاع بما يلزم من إصلاحات مالية. وأكدت الجهات المانحة مجددا التزامها بكفالة الوفاء بكافة الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، الأمر الذي سيؤدي إلى مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ عما هي عليه حاليا إذ تبلغ ٣٨ بليون دولار. ويدعو برنامج عمل اسطنبول أيضا إلى زيادة نوعية المعونة، بما يشمل إعطاء أولوية أكبر في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاع الإنتاجي. وفي هذا الصدد، ثمة أهمية خاصة للالتزام بالاستعانة بالنظم القطرية باعتبارها الخيار الأول لبرامج المعونة التي تدعم الأنشطة التي يديرها القطاع العام، وبتزويد حكومات أقل البلدان نموا بمعلومات آنية على نحو شفاف بشأن الالتزامات والمصروفات السنوية. واتفقت البلدان المانحة أيضا على استعراض التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥ وعلى النظر في زيادة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا.

٢٩ - وعلاوة على ذلك اتفق على مواصلة تخفيف أعباء الديون واستكشاف سبل استخدام صكوك جديدة ومعززة للديون وآليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون. ويشمل ذلك توفير التمويل الكامل والآني لكي ينفذ الشركاء الإنمائيون المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون واتخاذ تنفيذ تدابير محددة لتخفيف أعباء الديون من أجل أقل البلدان نموا غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك التوقف مؤقتا عن سداد الديون فيما بين المدينين وكافة الدائنين.

٣٠ - واتفق أيضا على تعزيز الحوافز التي تقدمها بلدان المنشأ للاستثمار في أقل البلدان نموا، بما في ذلك التأمين والضمانات وبرامج التمويل التفضيلي، من قبيل ائتمانات التصدير، وأدوات مواجهة المخاطر، والتمويل المشترك رأس مال المشاريع وكذلك أموال الشركات الخاصة. وينبغي أن تركز هذه التدابير بوجه خاص على القطاعات اللازمة من أجل إقامة

قاعدة إنتاجية متنوعة وتشجيع ربط الصلات مع أنشطة الإنتاج المحلي وإيجاد فرص عمل. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على بذل جهود لتقليل تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات وكذلك النظر في إقامة نظام للهجرة قصيرة الأجل وتقديم الدعم لمرصّد تحويلات المهاجرين الدوليين لأقل البلدان نمواً.

٣١ - **الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات** - تشمل الأهداف والغايات في مجال الحوكمة تعزيز الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والمشاركة الديمقراطية، بما في ذلك تعزيز دور البرلمان. وتعهدت أقل البلدان نمواً بإصلاح الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والقطاع العام من أجل زيادة الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات، ويشمل ذلك مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، اتفقت على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك القدرات الإحصائية وعلى إدراج سبل منع التزاع وتسويتها في صلب الخطط الإنمائية الوطنية. وتعهد الشركاء الإنمائيون بدعم هذه الجهود وخاصة عن طريق تزويد أقل البلدان نمواً بمعلومات آنية بشأن الالتزامات والمصروفات السنوية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تحقيقاً للدقة في عمليتي الميزنة والمحاسبة، وتعزيزاً للاتساق في السياسات العامة وتنسيقها لدى المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الدولية، وتحقيق التناسق في المساعدة ومواءمتها مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً المتضررة من النزاعات.

٣٢ - ومن السمات المميزة لمجالات العمل ذات الأولوية أن الأهداف والغايات، سواء كانت نوعية أو كمية، مدرجة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، البالغ مجموعها ٤٧ مجالاً. كما أنها تتماشى مع معايير أقل البلدان نمواً الخاصة بنصيب الفرد من الدخل والأصول البشرية والضعف الاقتصادي. ومن شأن هذا النهج المتوازن أن ييسر رصد تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وتقييمه. وترد الإجراءات المتعلقة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، من قبيل نقل التكنولوجيا وتمكين المرأة، في فروع جزئية محددة وكذلك في مجالات أخرى ذات أولوية من أجل إبراز أهميتها الحاسمة.

جيم - التعاون بين بلدان الجنوب

٣٣ - يبين برنامج عمل اسطنبول الحقائق الجديدة التي بدت في العلاقات الاقتصادية الدولية في الفرع المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب. وقد أدت تقوية الصلات فيما بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والتحويلات المالية والتعاون المالي ونقل التكنولوجيا إلى فتح نافذة جديدة من الفرص أمام أقل البلدان نمواً. وتعترف البلدان النامية بدعم التنفيذ الفعال لبرنامج عمل اسطنبول بما يتماشى مع قدراتها. وفي

هذا السياق، يبرز برنامج عمل اسطنبول أيضا الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تعزيز تنمية أقل البلدان نموا.

دال - الرفع من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس

٣٤ - يتضمن برنامج عمل اسطنبول فرعاً منفصلاً عن رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس بغية تقديم حوافز للبلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نموا عن طريق كفالة انتقال سلس. وتضم التدابير المتخذة في هذا الصدد الإنهاء التدريجي للفوائد التي تحصل عليها أقل البلدان نموا تجنباً لأي تخفيضات فجائية يمكنها أن تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها المستدامة. ومن أجل ذلك، يتوخى إنشاء فريق عامل معني بالانتقال السلس. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمديد العمل بتدابير الدعم الخاصة المقدمة إلى أقل البلدان نموا لفترة من الوقت من جانب الشركاء الإنمائيين بما في ذلك تمديد الاستحقاقات المتعلقة بالسفر من جانب منظومة الأمم المتحدة.

هاء - التنفيذ والمتابعة والرصد

٣٥ - يتوقف نجاح المؤتمر في نهاية المطاف على التنفيذ الكامل والفعال لنتائجه من جانب الجهات المعنية كافة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة. ويشمل برنامج العمل تدابير شاملة للمتابعة والرصد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بحيث تكون مكملوة ومعززة لبعضها بعضاً.

٣٦ - وستتخذ الخطوات الضرورية من أجل كفالة المساءلة المتبادلة فيما بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعها كل من الطرفين على نفسه، وذلك استناداً إلى الشراكة العالمية ومبدأ تولي الجهات الوطنية زمام الأمور.

٣٧ - وثمة أهمية خاصة للترتيبات المتخذة على الصعيد الوطني، إذ يجب أن يبدأ تولي الجهات الوطنية زمام الأمور والقيادة من هذه النقطة. ويدعو برنامج عمل اسطنبول إلى تعميم أحكامه في السياسات والأطر الإنمائية والوطنية وفي الاستعراضات الدورية على الصعيد القطري وذلك بمشاركة الجهات المعنية كافة مشاركة كاملة. وبالمثل ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يدججوا برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون لديهم وأن يرصدوا تنفيذ التزاماتهم.

٣٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي على اللجان والوكالات الإقليمية ذات الصلة القيام باستعراضات تجرى كل سنتين، مع إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتصب هذه الاستعراضات الإقليمية في الاستعراضات التي تجرى على الصعيد العالمي، والتي تشمل رصد

تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي وممتدى التعاون الإنمائي. وختاماً، يتوخى إجراء استعراض رفيع المستوى لمنتصف المدة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٩ - أعلن مؤتمر اسطنبول بوضوح أن هناك حاجة مستمرة للتركيز على أقل البلدان نمواً، وهي البلدان المحددة باعتبارها أكثر مجموعات البلدان ضعفاً، وأكثرها احتياجاً للدعم. ومن ثم فهي بحاجة إلى أن يوليها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أولوية كبيرة. ومن أجل تحقيق الأهداف الطموحة لبرنامج عمل اسطنبول، يجب أن تسهم كافة الجهات المعنية في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتفق عليها والتي ينبغي القيام بها بشكل كلي نظراً لترابطها.

٤٠ - ويطلب برنامج عمل اسطنبول إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لكافة أجزاء منظومة الأمم المتحدة في أعمال المتابعة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. ومن ثم ستضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور نشط في عملية التنفيذ في جميع المجالات ذات الأولوية وعلى الصعيد كافة. وينبغي أيضاً لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ومؤسسات بریتون وودز وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، أن تدمج برنامج عمل اسطنبول في صلب برامج عملها وخططها الاستراتيجية وأن تسهم في رصده ومتابعته واستعراضه.

٤١ - وسيكون استخدام برنامج عمل اسطنبول باعتباره مبدأ توجيهياً في الجهود الإنمائية المبذولة في أقل البلدان نمواً من جانب الجهات المعنية كافة هو الاختبار الحقيقي لمدى فائدته وشرطاً مسبقاً للمساءلة المتبادلة. ومن ثم يجب أن يعمم برنامج عمل اسطنبول في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يدعم الشركاء الإنمائيون الأهداف المتفق عليها وسياسات هذه البلدان وأن تقوم بإدماج برنامج عمل اسطنبول في أطر التنمية والتعاون الوطنية. وينبغي أن يعمل الشركاء أيضاً صوب تحقيق الاتساق فيما بين مختلف مجالات السياسات العامة بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والديون والتمويل.

٤٢ - ويجب أن ينفذ المجتمع الدولي الالتزامات التي جرى التعهد بها أو تجديدها في اسطنبول في المجالات الثمانية ذات الأولوية، بما في ذلك الوفاء بالأهداف الكمية للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً واستعراض هذه الأهداف، وتحسين نوعية المعونة،

وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، والاستمرار في إتاحة سبل التخفيف من عبء الديون، وتقديم حوافز لبلدان المنشأ للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتقديم تمويل معزز بشروط ميسرة لمرحلة تأسيس الشركات المبتكرة في أقل البلدان نمواً، وتعزيز الحوكمة على الصعد كافة. وينبغي أن تضطلع بمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والمبادرات الإقليمية بدور هام في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية.

٤٣ - ويجب أن تستخدم منظمات المجتمع المدني نفوذها الواسع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وأن تضطلع بدور رئيسي في لفت الانتباه إلى الثغرات والتحديات والفرص المتاحة في إطار تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وينبغي أيضاً إشراكها في حملات تركيز على مسائل ذات صلة بتنفيذ برنامج العمل، الذي ينبغي إدماجه في ما تقوم به من أنشطة الدعوة. وينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة من شراكاتها مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل النهوض بتنفيذ برنامج العمل.

٤٤ - ويجب أن تضطلع البرلمانات، التي أسند إليها دور بارز في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل اسطنبول، بدور رئيسي في تعميم برنامج العمل، وذلك على سبيل المثال عن طريق توسيع نطاق نظام لجهات الاتصال لدى برلمانات أقل البلدان نمواً من أجل مساعدتها على تقييم احتياجاتها المؤسسية وتبادل الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات العامة، على النحو الذي أوصى به في المنتدى البرلماني.

٤٥ - ويجب تسخير إمكانيات القطاع الخاص، التي تشمل صغار المزارعين وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما يشكل ركناً رئيسياً في زيادة القدرة الإنتاجية. ويشمل ذلك توسيع نطاق الاستثمارات في القطاع الخاص، وزيادة الصلات بين الشركات الأجنبية والمحلية، وتحقيق المواطنة الصالحة للشركات، ضمن مسائل أخرى.

٤٦ - ومن أجل تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية بفعالية وكفاءة، من الضروري أيضاً مراعاة أحدث نتائج الأبحاث وأفضل الممارسات. ومن ثم ينبغي دعوة الأوساط الأكاديمية، بما في ذلك الجامعات ومراكز الأبحاث، كي تنتج أحدث المعلومات الكفيلة بتيسير المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وتقديم المشورة من أجل اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

٤٧ - وينبغي أن تدرج المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً بشكل منتظم في جداول أعمال اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تأتي أقل البلدان نمواً وشواغلها في صدارة مبادرات الأمم المتحدة، ومنها مثلاً فرقة الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، وفي وضع مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول،

وفرقه العمل الرفيعة المستوى المعنية بالمعاملات المالية العالمية من أجل التنمية، وهي جزء من الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية.

٤٨ - وستدعم منظومة الأمم المتحدة أيضا الجهود الرامية لجعل النظام والهيكل الاقتصادي العالميين يتسمان بالشمول والاستجابة للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نمواً، مما يكفل مشاركتها الفعالة وإسماع صوتها وتمثيلها على جميع المستويات. وسيستمر الأمين العام في الدعوة لإدراج المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً في جداول أعمال الاجتماعات الدولية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك اجتماعات مجموعة العشرين.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، ستسهم منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في تنفيذ قرارات ملموسة في سياق إعلان اسطنبول وبرنامج عمل اسطنبول في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، وذلك على سبيل المثال بإجراء تحليل يهدف لإنشاء بنك للتكنولوجيا وآليات للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٠ - ويدعو برنامج عمل اسطنبول إلى أن تقدم منظومة الأمم المتحدة دعماً لتعزيز وتحسين المتابعة والرصد على الصعيد كافة. فعلى الصعيد الوطني، سيعهد إلى منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية بمهمة دعم تعميم الآليات القائمة ومتابعتها ورصدها والاستفادة منها. وعلى الصعيد الإقليمي، ستقوم اللجان والوكالات الإقليمية ذات الصلة بالاستعراضات التي تجرى كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى. وستصحب هذه الاستعراضات التي تجرى على الصعيدين الوطني والإقليمي في الاستعراض العالمي.

٥١ - وكلف مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمهمة دعم المتابعة والرصد الفعالين لبرنامج عمل اسطنبول والتعبئة والتنسيق الكاملين لكافة أجزاء منظومة الأمم المتحدة، وزيادة ما يبذله من جهود للمساعدة في حشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وتقديم دعم لمشاورات مجموعات أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، سيكشف من أنشطة الدعوة والاتصال التي يقوم بها من أجل توعية الجمهور بأولويات تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، التي تمثل شرطاً مسبقاً لتعميمها بشكل فعال وإشراك الجهات المعنية.

٥٢ - وسيعمل المكتب أيضاً على تنسيق وضع المؤشرات وخطوط الأساس للغايات والأهداف والمقاصد، التي تكتسي أهمية حاسمة من أجل الرصد الهادف لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وينبغي أن يتضمن هذا الرصد أيضاً المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في تعميم برنامج

عمل اسطنبول، ومن ثم ينبغي أن يركز أيضا على تنفيذ الإجراءات الرئيسية بما في ذلك المنجزات المستهدفة المعلنة في مؤتمر اسطنبول.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يدعو برنامج عمل اسطنبول إلى تحسين التنسيق بين الترتيبات المتخذة على الصعيد الوطني وزيادة التركيز على الجهات المعنية الرئيسية، لا سيما من قبل البرلمانات والقطاع الخاص. ومع اتساع نطاق التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات. وينبغي إعطاء أولوية كبيرة إلى الإسراع بإنشاء فريق عامل معني بالانتقال السلس، إذ يتوقع زيادة عدد البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً خلال السنوات المقبلة. وينبغي تعزيز قدرة مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تمكينه من المضي بخطى حثيثة وفعالية في جهود التنفيذ التي تشمل الجهات المعنية كافة، بما في ذلك الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة.

٥٤ - وختاماً، فإنه مع التركيز بشكل أقوى على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ورصده وتقييمه، وإعطاء المجتمع الدولي الأولوية لهذه المجموعة من البلدان الضعيفة على مدى العقد المقبل، من الممكن أن يستوفي نصف عدد أقل البلدان نمواً معايير رفعها من القائمة وأن يتحقق تغيير حقيقي في حياة من يعيشون في هذه البلدان.